القول بنفيها يسد باب التعليل والحدود والمقدمات الكلية في الادلة وان
قال فيه بعض انه ظاهر ولما تمسك نفاة الصفات من المليين بشبهة
وعمدتهم منها انها اما ان تكون حادثة فيلزم قيام الحوادث بذاته تعالى
وخلوه في الازل عن العلم والقدرة والحياة وغيرها من الكمالات وصدورها
عنه بالقصد والاختيار او بشرايط حادثة لا ابداية لها والكل باطل
بالاتفاق واما ان تكون قديمة فيلزم تعدد القدما وهو كفر باجماع
المسلمين وقد كفرت النصارى بزيادة قديمين فكيف بالاكثر اشار
الى الجواب عنه آتيا بثم الاستئنافية فقال ثم بعد تقرر الواجب
لذاته تعالى وتقرر قيام صفات الثبوتية بذاته العلية اخبرك
بما يدفع عنك اشكال تعدد القدما ان تقرر صفات الذات
اي الصفات القائمة بذات الواجب المتقرر زيادتها عليه خارجا
لا السلبية فانها غير كلس بمركب ولا النفسية فانها عين على ما يأتي
تحرير كالوجود ليست تلك الصفة بغير بالجر بالبا الزائدة خبر
ليس وعدم التنوين لنية الاضافة والتقدير ليست غير الذات على حد
قوله: بين ذراعي وجبهة الاسد
و هي للعطف على بغير بمعنى الواو وعلى انها بعد النفي والنهي تاتي لعموم
الامرين او الامور ايضا اي وليست تلك الصفات بعين الذات
الواجبة الوجود تعالى وحاصله انا لا نسلم تغاير الذات مع الصفات
بل ولا الصفات بعضها مع البعض فلا يلزم التعدد ولا التكثر ولا
تعدد الغير ولا تكثر القدما على انا لو سلمنا التغاير او التعدد بدون
التغاير منعنا استلزام القول بازلية الصفات للقول بتعددها
لكونه اخص فان القديم هو الازلي القايم بنفسه ولو سلم ان كل ازلي
قديم فلا نسلم ان القول بتعدد القديم مطلقا كفر بالاجماع بل اذا كان
قدمها بالقدم الذاتي بمعنى عدم المسبوقية بالغير وقدم الصفات
زماني بمعنى كونها غير مسبوقة بالعدم ولو سلم ان القول بتعدد
القديم كفر كان قدمه ذاتيا او زمانيا فلا نسلم ذلك في الصفات بل
في الذات خاصة اعني ما يقوم بانفسها والنصارى وان لم يجعلوا
الاقانيم القديمة ذوات لكن لزمهم القول بذلك حيث اثبتوا
الاقانيم الثلاثة التي هي الوجود والحياة والعلم وسموا الاول بالاب
والثاني بالابن والثالث بروح القدس وزعموا ان اقنوم العلم
قد انتقل الى بدن عيسى عليه الصلاة والسلام فجوزوا الانفكاك
والانتقال على الصفات فكانت ذوات متغايرة وقوله تعالى وما من
اله الا اله واحد بعد قوله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث

شاهد

شاهد صدق على انهم كانوا يقولون بالهة ثلاثة فاين هذا القول من القول
باله واحد له صفات كمال نطقت بها كتابه قال سعد الدين وللقايل
ان يمنع توقف التعدد والتكثر على التغاير بالمعنى الاتي بيانه
للقطع بان مراتب الاعداد من الواحد والاثنين والثلاثة الى غير ذلك
متعددة متكثرة مع ان البعض جزء من البعض والجزء لا يغاير الكل وايضا
لا يتصور نزاع من اهل السنة في كثرة الصفات وتعددها متغايرة
كانت او غير متغايرة فالاولى في الجواب ان يعدل عن جوابهم
الذي انتحله في النظم الى ان يقال بدله المستحيل تعدد ذوات
قديمة لا ذات وصفات له وان لا يجترأ على القول بكون الصفات
واجبة الوجود لذاتها بل يقال هي واجبة لا لغيرها بل لما ليس عينها
ولا غيرها اعني ذات الله تعالى وتقدس ويكون هذا مراد من قال
الواجب الوجود لذاته هو الله تعالى وصفاته يعني انها واجبة
لذات الواجب تقدس واما في نفسها فهي ممكنة ولا استحالة في قدم
الممكن اذا كان قايما بذات القديم واجبا به غير منفصل عنه فليس كل
قديم الها حتى يلزم من وجود القدما وجود الالهة وكونه فاعلا
بالاختيار عند القايل به انما هو في غير صفاته على هذا القول لكن ينبغي
ان يقال الله تعالى قديم بصفاته ولا يطلق القول بالقدما لئلا يذهب
الوهم الى ان كلا منها قايم بذاته موصوف بصفات الالوهية ولصعوبة
هذا المقام ذهبت المعتزلة والفلاسفة الى نفي الصفات والكرامية
الى نفي قدمها والاشاعرة الى نفي غيريتها وعينيتها انتهى
الغيران هما اللذان يمكن انفكاك احدهما عن الاخر بمكان او زمان
او بوجود وعدم وقيل هما ذاتان ليست احداهما الاخرى قال
السعد وتفسيرهما بالشيئين او الموجودين او الاثنين فاسد
لان الغيرين من الاسما الاضافية ولا اشعار في هذا التفسير بذلك
قال صاحب التبصرة وكذلك تفسيرهما بالشيئين من حيث ان احدهما
ليس هو الاخر لصدقه على الكل مع الجزء كالعشرة مع الواحد وزيد مع
راسه مع انه لم يقل احد بكون الجزء غير الكل الا جعفر بن حرب من
المعتزلة وعد هذا من جهالاته لان العشرة اسم لجميع يتناول كل فرد
مع اعتباره فلو كان الواحد غير العشرة لصار غير نفسه لانه من
العشرة ولو وجدت العشرة بدونه وله ايضا كل الشيء ليس غيره
لان الشيء لا يغاير نفسه واعجب من هذا لو كان الغيران هما الاثنين
لكان الغير اثنا والاثنين ليس بمستعمل والغير مستعمل والحق قول
امام الحرمين ان ايضاح معنى الغيرين مما لا يعد عليه قضية

Copyright © King Saud University